معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تقدير حجم الكتلة النقدية ومخاطر سعر الصرف وغيرها من التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب عملة وطنية

اسامة حامد

2015

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

سمير حليلة (رئيس المجلس)، غسان الخطيب (نائب الرئيس)، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم–زهر (أمين الصندوق)، صبري صيدم، اسماعيل الزبري، جواد ناجي، نافذ الحسيني، جهاد الوزير، لنا ابو حجلة، محمد نصر، خالد عسيلي، باسم خوري، نبيل قسيس، (مدير عام المعهد – عضو بحكم المنصب).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2015 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

تقدير حجم الكتلة النقدية ومخاطر سعر الصرف وغيرها من التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب عملة وطنية

باحث رئيسي: د. اسامة حامد
مساعدي بحث: ديانا ابو العيون
اروى ابو هشهش

أعدت هذه الدراسة بتكليف من سلطة النقد الفلسطينية التي قامت أيضاً بمراجعتها. ويتقدم المعهد بالشكر الجزيل لسلطة النقد الفلسطينية على تمويلها الجزئي لهذه الدراسة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2015
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ملخص

إن غياب عملة وطنية وتداول عدة عملات أجنبية يعتبر من اخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. فعدم وجود عملة وطنية يجعل من الصعب جدا تقدير حجم الكتلة النقدية، إضافة إلى خسارة أرباح الإصدار لصالح الجهات المصدرة للعملات الأجنبية المتداولة. كما أنه يزيد من عرضة الاقتصاد الفلسطيني للهزات الاقتصادية، مع الحد من قدرة صانعي السياسات الفلسطينية على التعامل مع هذه الهزات. ونتيجة لهذه العوامل جميعاً، فإن تداول عدة عملات يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة لمخاطر سعر الصرف.

تسعى هذه الورقة إلى تقدير العملة المتداولة في فلسطين، والى تقدير حجم الكتلة النقدية (M1)، وبنية العملة لكل منهما، فضلا عن بدل "أرباح إصدار العملة" التي ينتجها الاقتصاد الفلسطيني. وقد قمنا بتقدير العملة المتداولة في فلسطين باستخدام نسبة العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن ومتوسط نسبة العملة إلى الناتج المحلي للدول العربية. وقد قمنا بتفحص دقة تقديراتنا من خلال تقييم قوة الطلب على العملة في فلسطين باستخدام بنية العملة وبيانات تكرار الأجور للعمال الفلسطينيين. كما قمنا بتقدير العرض على النقد في فلسطين بأخذ حاصل جمع تقديراتنا لحجم العملة المتداولة في فلسطين والودائع الجارية في القطاع المصرفي الفلسطيني. وقد قدرنا أرباح الإصدار التي أنتجها الفلسطينيون في عام 2012 عن طريق حساب التغير في الموجودات النقدية في عام 2012 مقارنة بما كانت عليه في العام 2011، وبإضافة النتيجة إلى التغير في إجمالي الموجودات النقدية في البنوك التجارية في نفس العام. وقد طورنا منهجية لتقسيم الطلب على العملة إلى مكونين: كوسيط للتبادل medium of exchange وكمخزن للقيمة store of value. باستخدام هذه المنهجية، إضافة إلى تقديراتنا للموجودات النقدية في فلسطين، قمنا بحساب تكوين العملة لكل من العملة الموجودة والعرض على النقد في فلسطين.

قمنا كذلك باستقصاء عرضة الاقتصاد الفلسطيني للتأثر بالهزات الخارجية ومخاطر أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وكذلك الآليات الممكنة للحد من ذلك التأثير، بما في ذلك الاستهداف المباشر للهزات الخارجية. كما قمنا بتحليل تأثير مخاطر صرف العملات الأجنبية على الأسر والشركات وعلى فعالية البنوك التجارية كوسيط مالي، والآليات التنظيمية الممكن تطبيقها للحد من هذا التأثير.